

دستور دولة الإمارات العربية المتحدة هو القانون الأساسي الذي ينظم نظام الحكم في الدولة، وكان آخرها التعديل الدستوري رقم (1) لسنة 2023. هذا التعديل جاء بهدف تطوير النظام السياسي للدولة وجعله أكثر مرونة، خاصة مع تطور الدولة في مختلف المجالات. ومن أبرز ما ركز عليه تعديل 2023 هو تحديث بعض مواد الدستور المتعلقة بهيكل القيادة العليا للدولة، مثل تنظيم منصب نائب رئيس الدولة بشكل أوضح، وإتاحة إمكانية تعيين أكثر من نائب لرئيس الدولة حسب الحاجة. كما ساهمت هذه التعديلات في تعزيز كفاءة العمل الحكومي وتوزيع الصلاحيات بطريقة أفضل، بحيث يساعد ذلك في اتخاذ القرارات بشكل أسرع وأكثر فاعلية، ويتماشى مع تطور الدولة الحديثة. فإن هذه التعديلات تعكس حرص دولة الإمارات على مواكبة التطور وعدم الجمود على نظام قديم، بل تسعى دائماً إلى تحديث قوانينها بما يخدم مصلحة المجتمع. وهذا يدل على أن الدستور ليس مجرد نص ثابت، بل هو نظام قابل للتطوير حسب احتياجات الدولة.